قولاً واحداً

منذر عيد

سورية والانسحاب الأميركي.. عَوْدٌ على بدْء

تؤكد الوقائع أن مضي قرابة السبع سنوات على وجود قوات الاحتلال الأميركي في سورية بذريعة محاربة تنظيم داعش الإرهابي، لم تستطع إعطاء واشنطن بعداً إستراتيجياً، أو ثقلاً سياسياً إضافياً في المنطقة، بل إن بسط سيطرتها على مناطق واسعة شرق سورية، بشكل مباشر عبر قواعد غير شرعية، أو بالوكالة من خلال دعمها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، عرّضها إلى الكثير من الأخطار والهجمات، وزاد بشكل أو آخر من نقمة شعبية واسعة ضد «الأصيل والوكيل».

في الأيام القليلة الماضية برز أمران لافتان ومتناقضان على صعيد تحرك الاحتلال الأميركي في سورية، التناقض جاء لجهة التعاطي مع القوات الروسية العاملة في سورية، حيث أكد مصدر أميركي رفيع المستوى لوكالة «أسوشيتد برس» أن بلاده لم تستخدم، خلال إحدى الغارات مؤخراً في إحدى القرى الخاضعة لسيطرة دمشق، وعلى مقربة من مواقع روسية، قناة الاتصال بين الجيشين «الروسي والأميركي»، التي تم إنشاؤها لمنع وقوع حوادث عرضية على الأرض، ليليه مباشرة قيام وكالة الأنباء الفرنسية بالتأكيد أن وحدات الاحتلال الأميركي المنتشرة في سورية ليست بصدد المواجهة مع الروس، عبر نشرها صوراً لالتقاء دوريات عسكرية روسية وأميركية بالقرب من مدينة القحطانية في محافظة الحسكة.

غالباً، وفي كثير من الأحيان دائماً، ما تعكس تقارير الصحف الكبرى ومراكز الدراسات والأبحاث الأميركية سياسة الإدارة الأميركية الخارجية، أو تشكل تلك التقارير آلية عمل للإدارة، ولا تتحدث عن موضوع أميركي إستراتيجي من باب العشوائية أو المصادفة، وسواء أكان هذا أم ذاك فمن اللافت جداً حديث مجلة «فورين أفيرز» أمس عن انسحاب قوات الاحتلال الأميركي من سورية، والأسباب الموجبة لذلك، والطريقة التي يجب الانسحاب منها.

بناء على أدوار تلك المعاهد، فإن تقرير «فورين أفيرز» بقلم كاتب خبير وهو كريستوفر الخوري الذي عمل مستشاراً لسياسة العراق وسورية مع مكتب المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي المزعوم لهزيمة تنظيم داعش الإرهابي من كانون الثاني ٢٠١٧ إلى كانون الأول ٢٠١٩، وشغل مؤخراً مستشاراً أول للسياسات في معهد توني بلير للتغيير العالمي، يعكس نية الإدارة الأميركية، أو يكشف الخبايا المستقبلية القريبة لسياسة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن في سورية، وفي مقدمتها سحب قوات بلاده من شمال شرق سورية، إذ يؤكد أن «الوجود العسكري الأميركي في سورية لم يعد يشكّل رصيداً إستراتيجياً، وحان الوقت لواشنطن أن تسحب قواتها».

جدية كلام الخوري تنبع من تحذيره واشنطن من انسحاب عشوائي على غرار الانسحاب من أفغانستان، وتقديمه مسوغات ذاك الانسحاب، وفي مقدمتها مخافة مواجهة أميركية– روسية مباشرة غير مقصودة، وتعرض قواعد الاحتلال الأميركي إلى هجمات متكررة مع تعثر المفاوضات النووية مع إيران، وأنه يمكن احتواء تهديد تنظيم داعش من دون تعريض القوات الأميركية للأذى، وذلك من خلال تنفيذ عمليات بطائرات من دون طيار وغارات جوية، لمواصلة الضغط لمكافحة ما تبقى من التنظيم.

إذا كان البعض يستبعد عملية انسحاب أميركية من سورية، ربطاً مع ازدياد حدة المواجهة والصراع في أوكرانيا، وألا يسجل ذاك جولة انتصار لمصلحة دمشق وموسكو، فمن المؤكد أن الإدارة الأميركية تعمل على إعادة إستراتيجية عملها في سورية بطريقة تحمي فيها جنودها، خاصة مع إدراكها أن الساحة السورية باتت ميداناً خطيراً عليهم، لقرب ساحات وجودهم وعملهم مع عمل الجيش العربي السوري والقوات الروسية الصديقة لدمشق، الأمر الذي دفعها إلى استخدام «المسيرات» في غاراتها، ونشر مسلحين من ميليشيات «قسد» في محيط قواعدها غير الشرعية.

في المحصلة فإن سورية هي إحدى جبهات المواجهة الروسية– الأميركية، ومع سعي الجميع للفوز في حرب سوف تقلب نتائجها، أياً يكن المنتصر، موازين القوى العالمية، وتؤسس لنظام عالمي أشبه إلى حد كبير بنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الجميع يعمل على مراكمة أوراق القوة هنا أو هناك، ومع ترجيح انتصار روسيا في حربها الكبرى الدائرة ضد الغرب في أوكرانيا فإن قيام أميركا بدراسة خيار الانسحاب من سورية، قبيل محاصرتها، بنصر موسكو في أوكرانيا، يشكل بحد ذاته ورقة رابحة لواشنطن، يجنبها جلوس ذليل على طاولة الحل السياسي حول سورية، إذا ما تلقت خبر النصر الروسي وهي على الأراضي السورية.

ممثل راعي الاحتفال: المستقبل الذي نريده لأبنائنا وأجيالنا القادمة عنوانُه الكرامة والإباء

برعاية الرئيس الأسد.. احتفال بتخريج دفعة من طالبات الكلية العسكرية للبنات

من تخريج دفعة جديدة من طالبات الكلية العسكرية للبنات (عن الانترنت)

برعاية الرئيس الفريق بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة وبمناسبة الذكرى التاسعة والأربعين لحرب تشرين التحريرية، احتفل أمس بتخريج دفعة جديدة من طالبات الكلية العسكرية للبنات.

وناب عن الرئيس الأسد برعاية الاحتفال، اللواء نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش والقوات المسلحة الذي كان في استقباله على المدخل الرئيسي مدير الكلية، وعدد من كبار ضباط القيادة العامة، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا».

وبعد أن استعرض ممثل راعي الاحتفال حرس الشرف، تابع من عربة مكشوفة مع مدير الكلية استعراض دورات الطالبات المتخرجات، والدورات المشاركة في العرض العسكري.

وبُدئ الاحتفال بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً وإكباراً لأرواح شهدائنا الأبرار، وعزفت موسيقا الجيش النشيد الوطني للجمهورية العربية السورية، تلا ذلك عرض عسكري شاركت فيه دورات الكلية.

وألقى اللواء ممثل راعي الاحتفال كلمة، نقل فيها للمتخرجات تهنئة الرئيس الأسد، وتمنياته لهن بالنجاح الدائم والتفوق المستمر في أداء مهامهن الوطنية إلى جانب رفاق العقيدة والسلاح الذين يعبرون أصدق تعبير عن الوفاء والانتماء للوطن الغالي.

وأكد ممثل راعي الاحتفال، أن «حاضرنا المشرف هو امتداد حيٌّ لتاريخنا العريق الزاخر بصفحات المجد والبطولة والعزة والفخار، وأن تاريخنا بما فيه من إنجازات وملاحم يجب أن يظل حاضراً أبداً في الضمير والوجدان دليلَ عمل، وصولاً إلى المستقبل المشرق الذي نريده جميعاً لأبنائنا وأجيالنا القادمة، مستقبلٍ عنوانُه الكرامة والإباء خلف راية قائدنا المفدى ورمز عزتنا وشموخنا السيد الرئيس الفريق بشار الأسد».

من جانبها، ألقت مديرة الكلية العسكرية للبنات كلمة أيضاً، أوصت فيها الطالبات بمواصلة بذل الجهود، لتطوير المعارف والخبرات، ليبقين السبّاقات والمتميزات في اختصاصاتهنّ، فبلادنا الحبيبة تستبشر بهنّ وتنظر إليهنّ بعين الأمل والتفاؤل، حتى يُسهمنَ في تطويرها وازدهارها وتألّقها.

بعد ذلك جرت مراسم تسليم العلم واستلامه، ثم أدت المتخرجات القسم العسكري، وتلي أمر النجاح، وتسمية الدورة باسم الشهيدة البطلة النقيب لينا رئيف مرزي، تقديساً للشهادة وتكريماً للشهداء.

ومن ثم تم توزيع الهدايا الرمزية على المتخرجات، ثم قدمت الطالبة الأولى درع الدورة للواء ممثل راعي الاحتفال عربون وفاء وإخلاص، كما تمّ تقديم درع الدورة لذوي الشهيدة عربون عهد ووفاء لدماء الشهداء.

واختتم الاحتفال بالنشيد الوطني للجمهورية العربية السورية.

وكالات

بعد محمد بن زايد.. بوتين يلتقي أردوغان في أستانا لدفع تقارب الأخير مع سورية

حلب- خالد زنكلو

يلتقي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان غداً الخميس على هامش قمة إقليمية تستضيفها العاصمة الكازاخستانية أستانا، وسط ترجيحات أن يطلب الأول من الثاني إبداء «مرونة زائدة» في استدارة نظامه نحو القيادة السورية، ومواصلة الانفتاح على دمشق وتنفيذ مزيد من «إجراءات الثقة» معها، وذلك بعد لقاء بوتين رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد آل نهيان الذي قصد روسيا يوم أمس.

وبعدما أفاد مسؤول تركي أمس لوكالة «فرانس برس» بأن لقاء سيجمع الرئيسين الروسي والتركي الخميس في أستانا، أكد المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف موعد ومكان اللقاء «الذي سيبحث ملف الحرب في أوكرانيا والعلاقات الثنائية».

مراقبون لملف التقارب السوري التركي في العاصمة التركية أنقرة، توقعوا في تصريحات لـ«الوطن»، أن يتطرق بوتين وأردوغان إلى الجهود التي تبذل لمصالحة الأخير مع القيادة السورية، بالإضافة إلى قضايا إقليمية أخرى على رأسها الحرب الأوكرانية والعلاقات الاقتصادية والعسكرية الروسية التركية.

ورجح المراقبون، أن يطلب الرئيس الروسي من نظيره التركي إبداء «مرونة زائدة» في استدارة نظامه نحو القيادة السورية، بالإضافة إلى مواصلة الانفتاح على دمشق وتنفيذ مزيد من «إجراءات الثقة» معها لإذابة جليد القطيعة التي استمرت زهاء ١٠ سنوات، بفعل تدخل نظام أردوغان السافر في الشؤون الداخلية السورية واحتلاله أراضي سورية ودعم الإرهابيين فيها.

وأعرب المراقبون عن قناعتهم، بأن اللقاء بين بوتين وأردوغان سيسرع الانتقال في المفاوضات بين دمشق وأنقرة إلى الشق السياسي «في أقرب وقت ممكن»، للتغلب على نقاط الاختلاف التي تعترض المفاوضات الأمنية الجارية بين جهازي استخبارات البلدين.

المراقبون أشاروا إلى احتمال تحقيق انفراجات على الأرض في أفق العلاقة المستقبلية بين دمشق وأنقرة، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، مثل إعادة افتتاح المعابر الثلاثة في حلب وإدلب بين مناطق الحكومة السورية ومناطق نفوذ المرتزقة المولين والمدعومين من النظام التركي.

في سياق متصل، بدأ أمس رئيس دولة الإمارات محمد بن زايد آل نهيان زيارة إلى روسيا، وأوضح بيان لوزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية أن زيارة رئيس الدولة تأتي في إطار «سعي دولة الإمارات المستمر للإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم، وتعزيز التعاون المثمر والبنّاء مع القوى الإقليمية والدولية»، مشيراً إلى أن المباحثات الثنائية «ستتطرق إلى آخر التطورات والمستجدات المتعلقة بالأزمة في أوكرانيا، حيث تسعى الدولة للوصول إلى تحقيق نتائج إيجابية لخفض التصعيد العسكري والحد من التداعيات الإنسانية والتوصل إلى تسوية سياسية لتحقيق السلم والأمن العالميين».

الاحتلال التركي واصل اعتداءاته في الشمال واستهدف سيارات المدنيين على الطرق العامة

الحربي الروسي يجدد استهداف الإرهابيين في «خفض التصعيد»

حماة- محمد أحمد خبازي

دمشق- الوطن- وكالات

وحدات من الجيش السوري أوقعت العديد من مسلحي تنظيم داعش قتلى ومصابين خلال اشتباكات ضارية مع خلايا من التنظيم في البادية (عن الانترنت)

بينما جدد الطيران الحربي الروسي استهداف مواقع الإرهابيين في ريفي إدلب واللاذقية، واصل الجيش العربي السوري رده على خروقات تنظيم «جبهة النصرة» وحلفائه لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، وقضت وحدات منه على العديد من الدواعش في البادية، على حين صعد الاحتلال التركي من اعتداءاته على مناطق بريفي حلب والحسكة واستهدف المارة على الطريق الواصل بين تل تمر وأبو رأسين.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة، استهدفت بالمدفعية الثقيلة أمس، مواقع لتنظيم «النصرة» في الدقماق بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين وجهت وحداته العاملة في ريف إدلب رمايات مدفعية لمواقع الإرهابيين في معارة النعسان بريف المحافظة الشمالي الشرقي، وفي الفطيرة والبارة وحرش بينين والرويحة، بمنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، في حين شنت مقاتلات روسية عدة غارات على تحركات مؤللة للإرهابيين في محيط بلدة الزعينية بريف جسر الشغور.

وأوضح المصدر، أن ضربات الجيش والغارات الجوية جاءت رداً على خرق الإرهابيين لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد» واعتدائهم على نقاط عسكرية بقذائف صاروخية، ما أدى لارتقاء شهداء.

بدورها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن مقاتلات حربية روسية شنت أمس عدة غارات جوية «بالصواريخ الفراغية»، استهدفت مناطق انتشار «مجموعات جهادية» بريف اللاذقية الشمالي، ومحيط بلدة الزعينية التابعة لجسر الشغور بريف إدلب الغربي.

وفي البادية الشرقية، أوقعت وحدات من الجيش العربي السوري العديد من مسلحي تنظيم داعش الإرهابي قتلى ومصابين خلال اشتباكات ضارية مع خلايا من التنظيم بين باديتي تدمر ودير الزور، وذلك حسب قول مصدر ميداني لـ«الوطن».

في المقابل، جددت قوات الاحتلال التركي اعتداءاتها على ريف حلب الشمالي مستهدفة بأكثر من ثلاثين قذيفة صاروخية ومدفعية محيط قرى الشعالة والنيربية، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أشارت إلى أن عمليات القصف نفذتها قوات الاحتلال المتمركزة في قاعدة ثلاثانة الواقعة على أطراف مدينة مارع بريف حلب الشمالي.

كما استهدفت قوات الاحتلال التركي بقصف مدفعي محيط قرية حربل التابعة لبلدة تل رفعت في ريف حلب الشمالي أيضا، وذلك حسبما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» من دون الإشارة إلى وقوع ضحايا أو أضرار.

شمالاً، استهدفت قوات الاحتلال التركي بالقذائف والأسلحة الرشاشة سيارة كانت تقل مواطنين، وذلك أثناء توجهها من ناحية أبو راسين إلى ناحية تل تمر شمال غرب محافظة الحسكة، في حين استهدف مرتزقتها بالأسلحة الرشاشة، بشكل مباشر، السيارات والمارة على الطريق ذاته، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «هاوار» الكردية التي تحدثت كذلك عن تعرض عدة عربات للمدنيين ليل أول من أمس لاستهداف مباشر من الاحتلال ومرتزقته.

في الغضون، أعلنت وزارة دفاع النظام التركي «تحييد» أربعة من مسلحي ميليشيات «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لميليشيات «قسد».

كما تبنّى تنظيم داعش الإرهابي اختطاف مسلح من «قسد» وقتله بريف دير الزور الشرقي، حيث نشرت وكالة «أعماق» التابعة لـ«التنظيم» بياناً قالت فيه: إن مسلحيها تمكنوا من «أسر مسلح في «قسد» بالقرب من قرية الكسار بناحية البصيرة ٣٥ كم شرق دير الزور»، مشيرة إلى أن مسلحي التنظيم قتلوه بطلقات نارية «بعد التحقيق معه».

وقبل يومين تبنّى داعش عملية اختطاف شخصين بحي الصفا في بلدة البصيرة بحجة التعاون مع «قسد»، ما أدى لإصابتهما بجروح بليغة.

وفي الآونة الأخيرة، تصاعدت عمليات التنظيم الإرهابي ضد «قسد»، وذلك انتقاماً للحملة التي شنتها الميليشيات في «مخيم الهول» جنوب شرق الحسكة في الخامس والعشرين من آب الماضي واستمرت نحو شهر تحت مسمى «الإنسانية والأمن»، والتي قالت «قسد»: إنها هدفت إلى إلقاء القبض على مسلحين في تنظيم داعش أو أشخاص على صلات به.

«الشامية» طردت «الحمزة» من «الباب» على خلفية اغتيال «أبو غنوم» والاشتباكات متواصلة

الانتفاضة الشعبية والفلتان الأمني يقوّضان هيمنة الاحتلال التركي على الشمال السوري

حلب- خالد زنكلو

قوض الفلتان الأمني غير المسبوق وردود الفعل الشعبية التي ارتقت إلى مصاف الانتفاضة، هيمنة النظام التركي في المناطق التي يحتلها في الشمال السوري، وزعزعت ثقة الأهالي ومرتزقته به في ظل عجزه عن ضبط الاقتتال الدائر بينها على خلفية انتهاكاتها المتكررة بحق السكان المحليين.

وتواصل أمس العصيان المدني والتظاهرات ضد وجود الاحتلال التركي في مدينة الباب، بريف حلب الشمالي الشرقي، لليوم الخامس على التوالي، على خلفية اغتيال «الناشط» الإعلامي الملقب «أبو غنوم» مع زوجته الحامل من إرهابيين مولين ومدعومين من رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، ويدل ذلك على مدى الاحتقان الشعبي من ممارسات هذا النظام وتجاوزات مرتزقته ضد المدنيين.

وأفادت مصادر أهلية في مدينة الباب، بأن أمس شهد اشتباكات دامية بين ميليشيا «الجبهة الشامية» أو «الفيلق الثالث» المنضوي في صفوف ما يسمى «الجيش الوطني»، من جهة، وميليشيا «فرقة الحمزة»، من جهة أخرى، نتج عنها سيطرة الأولى على مقرات الثانية داخل المدينة وفي محيطها.

وذكرت المصادر لـ«الوطن»، أن الاشتباكات أدت إلى مقتل مدني واحد وإصابة اثنين آخرين كانوا يستقلون حافلة في طرف المدينة بينهما سائق الحافلة، ما دفع الأهالي للخروج بمظاهرات طافت شوارع المدينة مطالبة بالقصاص من القتلة وطرد الاحتلال التركي منها.

وأشارت إلى أن المتظاهرين منعوا عربات لجيش الاحتلال من التجوال في المدينة وطردوها خارجها مع نصب ما يسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لـ«الجيش الوطني» حواجز على طول الطرقات.

المصادر بينت أن قذائف مدفعية وهاون سقطت فوق أحياء المدينة أمس مصدرها بلدة بزاعة المجاورة للباب، والتي يتخذ منها متزعم «فرقة الحمزة» الملقب بـ«سيف بولاد» معقلاً رئيسياً له، ما تسبب بجرح ٣ مدنيين.

ولفتت إلى أن «الشامية» طاردت مسلحي «الحمزة» في بلدة بزاعة وتمكنت من فرض سيطرتها عليها، في وقت امتدت الاشتباكات بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة باتجاه بلدة الراعي، التي شهدت هي الأخرى أمس تنفيذ إضرابات أغلقت خلالها متاجر البلدة أسوة بمدينة الباب، ونصبت خيم اعتصام منددة بالاحتلال التركي ومرتزقته ومطالبة بجلائهم عن الأراضي السورية المحتلة.

إعلاميون في «الباب» أفادوا لـ«الوطن»، بأن الحياة لم تعد تطاق في «الباب» وأن الفلتان الأمني زاد على حده في الأشهر الأخيرة بتهاون وتواطؤ من جيش الاحتلال التركي الذي لم يحرك ساكناً لضبط تعديات مرتزقته وتجاوزات متزعميهم الذين جمعوا ثروات ضخمة من تجارة الأسلحة والمخدرات.

وأحصى الإعلاميون اغتيال ٣ زملاء لهم في «الباب» خلال العام الجاري وتنفيذ الأهالي ٤ إضرابات ضد الاحتلال التركي ومرتزقته، آخرها الشهر الماضي بعد اقتتال عشائري بين صفوف المرتزقة، عدا عشرات حالات الاقتتال شبه اليومية بين المرتزقة داخل المدينة وفي أريافها.

مساء أمس، نقلت مصادر مقربة من مرتزقة أردوغان لـ«الوطن»: أن وقفاً لإطلاق النار دام ساعتين فقط بين «الشامية» و«الحمزة» بتدخل ميليشيا «هيئة ثائرون» كوسيط في الاقتتال الدائر بينهما، قبل أن تتجدد المعارك بينهما ثانية وتمتد إلى باقي ريف حلب الشمالي الشرقي وإلى قرى وبلدات في ريف حلب الغربي الذي أقصيت منه «فرقة الحمزة» نهائياً على يد «الفيلق الثالث»، وفق قول مصادر محلية في ريف حلب الغربي لـ«الوطن».

وأول من أمس ألقت ما تسمى «الشرطة العسكرية» القبض على ٣ من المتهمين باغتيال «أبو غنوم» وزوجته أول من أمس بعد التعرف إليهم عبر كاميرات المراقبة، واعترفوا بتلقيهم تعليمات باغتيال «الناشط» الإعلامي من متزعمهم «سيف بولاد».

في سياق متصل، قالت مصادر طبية في مشفى اعزاز الوطني شمالي حلب لـ«الوطن»: إن كوادر المشفى الطبية انضموا أمس إلى زملائهم المضربين في مشفى الباب قبل يومين، وذلك احتجاجاً على تأخر رواتبهم شهرين وتدني أجورهم، في ظل تجاهل ما تسمى «المجالس المحلية» الممولة والمعينة من النظام التركي لمطالبهم.

وأشارت المصادر إلى أن الإضراب سيستمر وسيشمل جميع مشافي الشمالي السوري، باستثناء أقسام الإسعاف، في المناطق التي يحتلها النظام التركي، ما لم تجب مطالبهم المحقة.

عبد المنعم علي عيسى

معركة تمزيق «المظلة» أو إيجاد بدائل لها

عندما كانت عجلات الدورة السبعين من أعمال الأمم المتحدة تدور في أيلول من العام ٢٠١٥ جرى لقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره الأميركي الأسبق باراك أوباما، وفيه استطاع الأول الحصول على «تفهم» أبداه الثاني لعمل عسكري يمكن أن تذهب إليه موسكو في سورية في غضون الأيام القليلة المقبلة، الأمر الذي انطلقت تحضيراته سريعاً في أعقاب ذلك اللقاء، ثم تسارعت الخطوات ليعلن في ٣٠ أيلول ٢٠١٥ عن انطلاق «عاصفة السوخوي» التي أدت إلى تحول جذري في المشهد السوري، وكذا أدت إلى تحولات إقليمية فرضها حضور «الدولي» بثقله المباشر فقادت إلى تهميش «الإقليمي» الذي بات حراكه، وهامش مناورته، رهيناً بـ«الدفة» التي يمسك بها الأول.

كان التدخل العسكري الروسي الحاصل في سورية خريف العام المذكور قد جاء تحت المظلة الأميركية التي وافق أوباما على رميها عليه لاعتبارات تتعلق بتوجه أميركي لم يكن يرغب في حصول تصدعات كبرى في المشهد السياسي العام في المنطقة حيث تمثل دمشق فيه حجر زاوية إذا ما انفرط فلسوف تكون للأمر تداعياته على كامل المشهد وصولاً إلى معاودة «الفالق» الممتد من أقصى الشرق العربي إلى أقصى غربه لنشاطه من جديد، بعد أن استكان نشاط الفالق لفترة في أعقاب «الهدوء» المصري الحاصل ما بعد تموز ٢٠١٣، والمؤكد أنه كان من الصعب على الأميركيين التنبؤ في حينها ما مدى «النشاط» الذي سيذهب إليه في حركته التي ستنطلق لحظة انهيار حجر الزاوية السوري.

كان أيلول السوري تصعيداً روسياً لتثبيت «الحجر الإقليمي السوري»، بعكس نظيره الأوكراني للعام ٢٠٢٢ الذي يرمي إلى هدم «حجر الزاوية العالمي» الأميركي، وعندما كانت تدور عجلات الدورة ٧٧ من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، سعى الرئيس الروسي في خطابه المتلفز في ٣٠ أيلول المنصرم إلى توجيه رسائل تهدئة لهذا الأخير بقوله: «نحن لا نسعى إلى إحياء الاتحاد السوفييتي من جديد»، في محاولة لتأطير السياقات التي قادت نحو الإعلان عن أن «سكان لوغانسك ودونيتسك وخيرسون وزابوريجيا أصبحوا مواطنين روساً للأبد»، قبيل أن يدعو نظام كييف لـ«وقف القتال، ووقف جميع الأعمال العدائية، والعودة إلى طاولة المفاوضات».

شكلت الرسائل السابقة الذكر أبرز ما أراد الرئيس الروسي إيصاله للغرب في خطاب ٣٠ أيلول المنصرم الذي احتوى على رسائل أخرى عديدة وإن كانت تقل عنها في الأهمية، وهو أراد بها القول إن انطلاق المفاوضات مع الأوكران، التي لا يمكن لها أن تنطلق من دون غمز غربي أميركي بالتأكيد، سوف يضمن ألا تذهب موسكو في خياراتها لمدى أبعد من ذاك الذي وصلت إليه، لكن من دون وجود تفكير بالرجوع عنها، على حين أن فعلاً نقيضاً لهذا الفعل السابق سوف يترك الباب موارباً لكل الاحتمالات التي سعى الغرب إلى تسويق «الخيار النووي» كأحدها، حتى إن الرئيس الأميركي قال أمام تجمع لحزبه في نيويورك في ٦ تشرين الأول الجاري إن العالم «لم يواجه احتمال حدوث «أرميغدون / نهاية العالم» منذ عهد الرئيس الأميركي الأسبق جون كينيدي وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢».

من المؤكد أن بوتين لم يكن يرى أن دعوته تلك سوف تلقى أذناً مصغية لدى من قيلت لهم ليسمعوها، لكن مرامي الفعل هنا تندرج في سياق القول إن المتغيرات الجيوسياسية التي أفرزها استفتاء ٢٣ – ٢٧ أيلول المنصرم تمثل السقف الذي تريد موسكو الذهاب إليه، والراجح هو أن رؤية الرئيس الروسي كانت تذهب نحو إمكان أن يهدئ ذلك الفعل المخاوف الأميركية التي استولدتها محاولة بوتين «الهجومية» لدحر نظام الهيمنة الأميركي بعد سلسلة من المحاولات «الدفاعية» كـ«شنغهاي» في ٢٠٠١ و«بريكس» في ٢٠٠٩، لكن الراجح هو أن واشنطن قرأت في الخطاب الروسي لحظة «ضعف» لا يمكن تفويتها تحت أي ظرف من الظروف، وعليه فقد أعلنت، والإعلان لا يعني بالضرورة كل الحقيقة التي قد تكون بعيدة جداً عما هو معلن، عن حزمة مساعدات عسكرية لنظام كييف تهدف إلى إحداث خروقات وازنة في مناطق السيطرة الروسية شمال أوكرانيا، قبيل حلول فصل الشتاء الذي يمر قاسياً على جغرافيا الصراع بما يحتم، تقريباً دخول هذا الأخير مرحلة المراوحة التي سيكون من شأنها، وفق قراءة واشنطن، زيادة الضغوط السياسية على الرئيس الروسي، وهو الأمر الذي تبدى رهانه جلياً في ما قاله الرئيس الأميركي جو بايدن في خطاب ٦ تشرين الأول الآنف الذكر حين قال إن «بوتين يتعرض لضغوط سياسية متزايدة في الداخل، وهو قد يجد نفسه من دون مخرج»، والمؤكد أن هذا الشعور الغربي الذي يرصده قول بايدن السابق الذكر، هو الذي قاد إلى سلوك تصعيدي وصل ذروته بتفجير جسر القرم في ٨ من الشهر الجاري الذي اعتبره عضو مجلس الدوما عن حزب «روسيا الموحدة» الحاكم أوليغ موروزوف «إعلان حرب بلا قواعد».

ما نريد قوله هنا إن «عاصفة السوخوي» السورية جرت تحت «المظلة» الأميركية فسارت في كثير من مراحلها نحو مراميها المرجوة منها، لكن «عاصفة السوخوي» الأوكرانية لم تكن خارج تلك المظلة فحسب، بل كانت تهدد بتهتك تلك المظلة برمتها، ولذاك حساباته، فالفعل يرمي من حيث النتيجة إلى إيجاد بدائل لتلك المظلة التي بدت متضعضعة، وقرار «أوبك+» في ٥ تشرين الأول الجاري، بخفض الإنتاج نموذجاً، لكنها لا تزال تمثل خياراً أكيداً بالنسبة لغرب بات هاجسه الأمني و«الطاقووي» يمثل ركيزة سياساته، الأمر الذي يعني بقاء المظلة الأميركية من دون بدائل، على حين لا يزال أمام الروس، في سعيهم لإيجاد بديل لتلك المظلة أو إيجاد واحدة يحتمي بها عديدون، طريق طويل لا يخلو من مخاطر كبرى.

مع استمرار الإجراءات القسرية الغربية ونقص الوقود والطاقة

الأمم المتحدة تحذر من فصل شتاء قاس قادم على سورية

مع استمرار الإجراءات القسرية الغربية المفروضة عليها ومواصلة الاحتلال الأميركي سرقة نفطها وقمحها، حذرت منظمة الأمم المتحدة، من أن تشهد سورية واحداً من أقسى فصول الشتاء هذا العام، بسبب نقص الوقود والطاقة، كاشفة «حاجتها الماسة» إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار لسد فجوة التمويل، وتلبية الاحتياجات المتعلقة بهذا الفصل بين شهري تشرين الأول الجاري وآذار القادم.

ونقل موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري أمس عن المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك قوله: إن «نحو ستة ملايين شخص سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية للتصدي لظروف الشتاء القاسية بزيادة قدرها ٣٣ في المئة مقارنة بالعام الماضي».

وأضاف دوجاريك: إن «إستراتيجية الاستجابة الشتوية لهذا العام، تركز على مساعدة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية والمرتفعة والأكثر ضعفاً مثل الأطفال وكبار السن والنساء الحوامل والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون حالات طبية مزمنة».

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «الأوتشا»، تنخفض درجات الحرارة بشكل روتيني إلى ما دون درجة التجمّد في المرتفعات الجبلية، في حين تظل السهول عرضة للفيضانات وأنه على سبيل المثال، تتعرض التجمّعات السكانية التي تتركز في المرتفعات مثل بلودان والقلمون والزبداني في ريف دمشق والحفة قرب اللاذقية بشكل خاص لمخاطر تأثيرات فصل الشتاء القاسية.

وقال دوجاريك: «من بين أولئك الذين تم منحهم الأولوية للمساعدة، النازحون الذين يعيشون في خيام أو ملاجئ مؤقتة، بما في ذلك ٨٠٠,٠٠٠ شخص يقيمون في خيام في شمال غرب سورية في إشارة إلى مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية.

وحسب «أوتشا»، تعرّضت هذا العام قدرة السوريين على التكيّف إلى مزيد من التقويض بسبب استمرار تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي شابه انخفاض في قيمة الليرة السورية، مع أزمة الطاقة التي أدت إلى تقنين حاد لإمدادات الكهرباء ونقص الوقود وارتفاع أسعار الوقود وزيادة تكاليف السلع الأساسية الأخرى.

مواقع إلكترونية معارضة من جهتها نقلت عن دوجاريك قوله: إن خطة الاستجابة الإنسانية في سورية لعام ٢٠٢٢، تعاني نقصاً حاداً في التمويل، حيث دُمجت المساعدة في فصل الشتاء بخطة الاستجابة، ومع دخول الربع الأخير من العام، جرى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بنسبة ٢٦,٦ بالمئة فقط، ما يؤثر سلباً جميع القطاعات.

وأوضح دوجاريك، أن ثمّة حاجة ماسة إلى نحو ٢٠٠ مليون دولار لسد فجوة التمويل «والسماح للشركاء بتلبية الاحتياجات المتعلقة بالشتاء بين شهري تشرين الأول الجاري وآذار القادم، وفق «اليوم السابع».

وفي بداية الشهر الجاري، أصدر «أوتشا» تقريراً حول وضع المساعدات الشتوية في سورية، مشيراً إلى تغطية فريق المساعدات لـ٢,٢ مليون شخص في سورية من أصل ستة ملايين بحاجة للمساعدة الشتوية، في حين لا يغطي التمويل الموجود سوى نحو ٤٠٠ ألف شخص، وذلك حسب ما ذكرت المواقع المعارضة.

ويأتي تحذير الأمم المتحدة هذا، في ظل استمرار العقوبات القسرية الأحادية الجانب التي يفرضها الغرب والولايات المتحدة على الشعب السوري لاستهدافه في لقمة عيشه، فضلاً عن استمرار القوات الأميركية احتلالها للأراضي السورية خاصة الغنية بالنفط والقمح اللذين تواصل سرقتهما، وبالتالي حرمان المواطن السوري والبلاد من إعادة دوران عجلة المعامل والمصانع التي توقفت عن الإنتاج بسبب إجرام التنظيمات الإرهابية المدعومة من تلك الدول.

وكالات

خلال مشاركته في الدورة الـ٦٩ للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية

الغباش يطالب بدعم سورية لرفع الإجراءات القسرية الغربية عنها

وزير الصحة حسن الغباش خلال مشاركته بأعمال اليوم الثاني من الدورة الـ٦٩ للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط في القاهرة (عن الانترنت)

طالب وزير الصحة حسن الغباش، أمس، منظمة الصحة العالمية، بدعم سورية من أجل رفع الحصار الاقتصادي الغربي والإجراءات القسرية أحادية الجانب عنها لتتمكن من مواجهة الصعوبات، والتحديات لكل القضايا الصحية التي تواجهها.

ونقلت وكالة «سانا» عن الغباش قوله في كلمة له خلال أعمال اليوم الثاني من الدورة الـ٦٩ للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط في القاهرة: إن العالم يعاني ظروفاً استثنائية أكثر من أي وقت مضى، وبحاجة لتقوية الأنظمة الصحية لضمان تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ولفت الغباش إلى الآثار الاقتصادية والصحية الناتجة عن الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية، والحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي فرضت على الشعب السوري من قبل بعض الدول.

وأشار إلى أن كل ذلك أثر بشكل مباشر على قدرات القطاع الصحي في أداء مهامه بفعالية.

وأشار إلى ضرورة دعم المنظمة الدولية لسورية لرفع هذه الإجراءات القسرية عنها لتتمكن من مواجهة الصعوبات، والتحديات لكل القضايا الصحية التي تواجهها، ولاسيما مرض الكوليرا الذي عاد للظهور في سورية مؤخراً، معرباً عن أمله بأن تكون مخرجات الاجتماع على قدر التحديات التي تواجه النظام الصحي العالمي، وفي إطار الاستجابة للطوارئ الصحية وبما يدعم قدرة بلدان العالم على تقديم خدمات صحية أفضل.

وأول من أمس بدأت أعمال الدورة الـ ٦٩ للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بمشاركة سورية في القاهرة تحت شعار «معاً من أجل غد مستدام وصحة أوفر»، وتستمر لغاية الـ١٣ من الشهر الجاري.

وتعرض خلال أعمال الدورة الدروس المستفادة من جائحة «كوفيد١٩» ومأمونية الدم وتوافره، والقضايا الصحية التي تواجه السكان المتضررين من الكوارث وحالات الطوارئ وآلية بناء نظم صحية قادرة على الصمود من أجل النهوض بالتغطية الصحية الشاملة، وتعزيز الأمن الصحي في إقليم شرق المتوسط وتسريع وتيرة الوقاية من الأمراض السارية ومكافحتها والقضاء عليها.

ويناقش المشاركون الإستراتيجية الإقليمية لتعزيز الصحة الرقمية في إقليم شرق المتوسط ٢٠٢٣–٢٠٢٧ والعديد من المحاور الأخرى.

يذكر أن مشاركة بلدان إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط وعددها ٢٢ بلداً تمت هذا العام في أغلبيتها عبر الإنترنت وجزئياً بالحضور الشخصي.

وانتخب الغباش في الدورة الـ٦٧ للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط عام ٢٠٢٠ نائباً لرئيس اللجنة الإقليمية.

وكالات

تواصل مغادرة قاطني «مخيم الركبان» باتجاه مناطق سلطة الدولة

النمسا تتخذ إجراءات للحد من عمليات اللجوء إلى أراضيها

تواصل مغادرة قاطني «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وإرهابيون موالون لها باتجاه مناطق سلطة الدولة السورية (عن الانترنت)

بينما أعلنت النمسا أنها أطلقت «ضوابط هادفة» ضد «تهريب الأشخاص وإساءة استخدام اللجوء»، تواصلت مغادرة قاطني «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وإرهابيون موالون لها في أقصى جنوب شرق سورية باتجاه مناطق سلطة الدولة السورية، مع استمرار تفاقم تدهور الأوضاع المعيشية داخل «المخيم».

وأوضح وزير الداخلية النمساوي غيرهارد كارنر، أن الوزارة أطلقت «ضوابط هادفة» ضد «تهريب الأشخاص وإساءة استخدام اللجوء»، مشيراً إلى أنه منذ أيار الماضي وخلال ٥ أشهر ألقت الشرطة القبض على أكثر من ٦٨٨٠٠ ألف شخص، أغلبيتهم أوقفوا في مقاطعة بورغنلاند، وذلك وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

ومنذ بداية أيار الماضي، أُلقي القبض على ٤٤٠ مهرباً، ١٧٢ منهم في بورغنلاند، وفقاً لما ذكره برانر روف مدير السلامة العامة في وزارة الداخلية النمساوية التي أعلنت في وقت سابق أن الهنود تجاوزوا السوريين والأفغان في عدد طلبات اللجوء المقدمة في البلاد خلال تموز الفائت.

وبعد تأكيده، أنه «ليس لديهم عملياً أي فرصة» للجوء، قال وزير الداخلية النمساوي: إن نحو عشرة آلاف سوري تقدموا منذ مطلع العام الحالي وحتى آب الماضي بطلبات لجوء لديها ليحلوا في المرتبة الثانية بعد الأفغان الذين بلغ عددهم ١٢ ألفاً خلال الفترة ذاتها، في حين بلغ عدد طلبات اللجوء المقدّمة من الهنود والتوانسة قرابة ١٥ ألفاً.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي تقوم بها الحكومة السورية في إطار تسهيل عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، تواصل دول غربية عدة عرقلة هذه المسألة، وتستخدمها ورقة ضغط سياسي على سورية وحليفتها روسيا.

وقبل أيام دعت ألمانيا إلى تسهيل منح أوراق جوازات سفر «بديلة» للاجئين السوريين ممن يتمتعون بوضع «الحماية الفرعية»، وذلك بحجة أن إحالة طالبي الحماية إلى سفارات بلادهم من شأنه أن يعرض سلامتهم للخطر.

وأكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم.

من جهة ثانية، غادرت أمس ثلاث عوائل جديدة من قاطني «مخيم الركبان» في منطقة التنف التي تحتلها القوات الأميركية على مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية باتجاه مناطق سلطة الدولة في ريف السويداء، وذلك مع تفاقم معاناة المهجرين المحتجزين داخل المخيم نتيجة ممارسات الاحتلال ومرتزقته الإرهابيين.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن العوائل الثلاث من عشيرة «الزبيدات» وخرجت من المخيم باتجاه ريف محافظة السويداء جنوباً ليرتفع عدد الأسر التي غادرت «الركبان» منذ مطلع آب الماضي إلى ٥٣ أسرة، خرجت على ١٨ دفعة.

وتزايدت، في الآونة الأخيرة، عمليات خروج العوائل من «مخيم الركبان» إلى مناطق سلطة الدولة، وذلك نتيجة سوء الأحوال المعيشية في المخيم الذي يعاني أوضاعاً إنسانية صعبة، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وانعدام فرص العمل داخله وأزمة المياه التي بدأت فيه منذ دخول فصل الصيف، وتخفيض منظمة «اليونيسيف» التابعة للأمم المتحدة كمية المياه الواصلة إليه.

في الأثناء، وفي إطار استجداء الأردن المنظمات الدولية تقديم مزيد من الأموال بحجة اللاجئين السوريين الموجودين على أراضيه، أعلنت وزارة التخطيط في هذا البلد عن عجز في تمويل خطة استجابة المملكة لأزمة اللجوء السوري بلغ ١,٩٦٣ مليار دولار وبنسبة ٨٦,٢ بالمئة من إجمالي حجم الخطة، فيما بلغت نسبة تمويلها ١٣. ٨ بالمئة، وذلك وفق ما ذكرت قناة «المملكة» التلفزيونية الأردنية في موقعها الإلكتروني.

وحسب بيانات الوزارة، فإن حجم تمويل خطة استجابة الأردن للأزمة السورية بلغ ٣١٦,٥ مليون دولار من أصل ٢,٢٨ مليار دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي.

وقالت الوزارة: إن حجم تمويل الخطة لغاية الـ١٠ من الشهر الجاري توزع على؛ ١٤٥,٤ مليون دولار لتمويل متطلبات بند دعم اللاجئين، إضافة إلى ٦٧,٨ مليون دولار لبند دعم المجتمعات المستضيفة.

وموّلت الخطة أيضا، وفق الوزارة، ٤,٧ ملايين دولار لدعم مشروعات الاستجابة لجائحة «كورونا» ضمن خطة الاستجابة للأزمة السورية، و٩٨,٥ مليون دولار لبند يدعم مشاريع البنية التحتية وتنمية القدرات المؤسسية.

وفي تصريح سابق، حث وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني ناصر الشريدة، المجتمع الدولي على القيام بمسؤولياته تجاه الدول المستضيفة للاجئين السوريين وتحديداً في الأردن، «في ضوء التدني الملحوظ في حجم الدعم المقدم لخطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية من الجهات المانحة خلال العامين المنصرمين».

وكالات

اعتبرت أن وجودها العسكري لم يعد رصيداً إستراتيجياً بل بات نقطة ضعف

«فورين أفيرز»: حان الوقت لأميركا لسحب قواتها من سورية

اعتبرت مجلة «فورين أفيرز» الأميركية، أنه حان الوقت للولايات المتحدة سحب قواتها المحتلة من سورية، لافتة إلى أن وجود هذه القوات ليس ضرورياً لحماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة، وأن هذا الوجود لم يعد رصيداً إستراتيجياً بل بات نقطة ضعف.

وذكرت المجلة، حسب مواقع إلكترونية معارضة، أن الولايات المتحدة باتت تحتفظ بوجود عسكري محدود يبلغ قرابة ٩٠٠ جندي في سورية، وأصبحت تركّز على استئناف تقديم ما سمته «المساعدة الهادفة لتحقيق الاستقرار لاستعادة الخدمات الأساسية»، مثل المياه والكهرباء، في المناطق «المدعومة من قبلها».

ولفتت إلى أنه على الرغم من سيطرة «قسد» المدعومة أميركياً، على مساحات كبيرة من الأراضي السورية، إلا أن النفوذ السياسي والدبلوماسي لواشنطن لا يزال محدوداً وخياراتها البديلة غير واضحة بالتزامن مع استثمار المزيد من الموارد المالية والعسكرية بشكل كبير على أمل تحقيق ما سمته «نتيجة سياسية» في سورية.

وأشارت المجلة إلى أن قرار سحب القوات الأميركية من سورية بعد وقت قصير من الانسحاب الأميركي من أفغانستان سيكون مكلفاً سياسياً ويزيد من زعزعة الثقة الإقليمية بالتزام الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.

ونوهت أن ساحة المعركة في سورية معقّدة، حيث تعمل القوات الروسية والجيش العربي السوري، والاحتلال الأميركي، على مسافة قريبة، في حين تتزايد الهجمات التي تستهدف المواقع الأميركية تزامناً مع تهديدات النظام التركي بشن عدوان عسكري ضد المناطق التي تسيطر عليها «قسد».

وشددت المجلة على أن كل يوم يمرّ يزيد من المخاطر التي تتعرض لها القوات الأميركية ويُضعف الموقف التفاوضي لواشنطن فيما يتعلق بما يمكن الحصول عليه من دمشق وروسيا مقابل رحيل الولايات المتحدة.

وأشارت إلى أنه وعلى الرغم من تراجع دور تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسورية وتقلّص نشاطه الذي أثر أيضاً على دور الجنود الأميركيين في سورية، إلا أن تهديداته لا تزال قائمة، زاعمة أن وجود قوات الاحتلال الأميركي لتقديم الدعم اللوجستي، وعلى الأخص قدرات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، لميليشيات «قسد» لا يزال مهماً.

وذكرت أن الهجمات الجوية الأخيرة ضد تنظيم داعش تشير إلى أن قوات الاحتلال لا تزال قادرة على أسر أو قتل مسلحي التنظيم رفيعي المستوى في أجزاء من سورية، حيث لا تنتشر القوات الأميركية على الأرض، لافتة إلى أنه على الرغم من أن الوجود على الأرض قد يكون مفيداً، لكنه ليس ضرورياً لحماية مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة.

على صعيد آخر، أكدت المجلة أن هناك مخاطر تهدد قوات الاحتلال الأميركي ينبع بعضها من العلاقات المتوترة بشكل متزايد بين الولايات المتحدة وروسيا، حيث انخرطت الطائرات الروسية في سلسلة من الأعمال الخطيرة واستهدفت بشكل مباشر ميليشيا «مغاوير الثورة» المدعوم من الولايات المتحدة، وأخطرت موسكو واشنطن بذلك قبل ٣٠ دقيقة فقط من تنفيذ الهجوم، مشيرة إلى أن «هذا السلوك قد يزيد من خطر نشوب صراع أميركي روسي مباشر غير مقصود»، إضافة إلى تعرض قواعد الاحتلال الأميركي إلى ما لا يقل عن ١٩ هجوماً صاروخياً وبالطائرات المسيّرة في العراق وسورية هذا العام حتى الآن.

وأكدت أن قيام الاحتلال التركي بشن ما لا يقل عن ٥٦ غارة بطائرات من دون طيار حتى الآن هذا العام، أسفرت عن مقتل نحو ٥٠ من مسلحي «قسد» من شأنه إضعاف الموقف الأميركي في شمال شرق سورية.

وحذّرت من خروج القوات الأميركية بطريقة غير منسقة، إذ إن النتيجة الأكثر ترجيحاً ستكون هجوماً عسكرياً تركياً لتحقيق أهداف رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في تلك المنطقة، وبالتالي نزوح مئات الآلاف من السوريين وإلحاق الضرر بعلاقات الولايات المتحدة مع «قسد».

وختمت المجلة بالقول: إنه «بعد ما يقرب من سبع سنوات من وصول أول جندي أميركي إلى الأرض في سورية، حان الوقت لواشنطن لسحب قواتها، لم يعد الوجود العسكري الأميركي في سورية رصيداً إستراتيجياً؛ بل بات نقطة ضعف».

وكالات